

الدور السياسي والاجتماعي للمرأة

رؤية إسلامية

أ.د. محمد السيد الجليلند (*)

أولاً: تمهيد

لم تعرف دولة الإسلام في المدينة المنورة خلال عصر النبوة فصلاً أو تفرقة بين ما هو ديني وما هو سياسي، وكان الشأن العام للدولة الإسلامية الشابة يمتزج فيه السياسي والاجتماعي بالديني بحيث كان المصطلح السائد في الأحكام اليومية هو ما يجوز شرعاً وما لا يجوز شرعاً، أو مصطلح حلال أو حرام ، وإن كان الشأن حلالاً أو جائزاً شرعاً يقدم عليه المسلم ويؤيده المجتمع، وإن كان حراماً وغير جائز امتنع عنه المسلم ويتأهى عنه المجتمع دون أن يخطر بذهن أحد هل هذا الشأن أمر سياسي أو ديني، سواء تعلق هذا الشأن بالفرد وعلاقته بالمجتمع أم يتعلق بالدولة وعلاقتها بغيرها من الدول، ولم نقرأ في تاريخ هذه المرحلة فصلاً حاسماً بين ما هو سياسي وما هو ديني ؛ لأن الحكم الشرعي كان نافذاً أو ضابطاً لحركة المجتمع اليومية سواء كان هذا الحكم يتصل بسلوك الرجل أم بسلوك المرأة على سواء.

وكان الضابط لهذا السلوك - ما يجوز منه وما لا يجوز - هو النص القرآني وما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - رجالاً ونساءً - إذا وقع أمامهم أمر أو سئلوا عن أمر ما ليس عندهم فيه حكم شرعي يجتهدون في استنباط حكم له إما من الكتاب أو من السنة النبوية سواء كانت السنة قولية (نصوص) أو فعلية أو تقريرية،

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية ورئيس القسم الأسبق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

أو قياساً على نظيره - إن كان له نظير سابق - إن لم يجدوا الدليل ، أو اجتهدوا في فهم نص سابق ، والأمثلة على ذلك كثيرة من اجتهادات الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وهذا أمر مستقر عند أهل الذكر من العلماء ورجال الأصول، وفي كل الأحوال لم يكن السؤال المطروح هو : هل هذا شأن سياسي فيجزم على المرأة المشاركة فيه أو ليس سياسياً فيجوز لها أن تباشره، وإنما كان السؤال الضابط لكل ذلك هو : هل هذا الأمر يجوز شرعاً أو لا يجوز شرعاً دون تفرقة بين الرجل والمرأة في الحكم الشرعي لهذا الأمر.

وعلى هذا النحو مضى عصر النبي وعصر الخلافة الراشدة ولم يكن أحد يتساءل هل هذه الدولة الإسلامية - وهي كذلك - بهذه الحالة تسمى دولة دينية أو تسمى دولة مدنية؛ وهذه الأسئلة لم تظهر في ثقافتنا الإسلامية إلا بعد عصر الاستعمار وبعد محاولاته الضاغطة لفرض ثقافته على شعوب المنطقة أحياناً بالترغيب وأحياناً بالترهيب.

لقد ظهر العديد من المشكلات الوافدة من الغرب في العالم الإسلامي إبان عصر الاستعمار وهي تحمل معها هموم الغرب ومشكلاته الدينية والثقافية والاجتماعية، وكان أبرز هذه المشكلات ما يتعلق منها بالمرأة والأسرة بصفة خاصة كالحديث عن تعدد الزوجات، والطلاق، وعمل المرأة، واشتغال المرأة بالسياسة، وهل العصمة بيد الرجل أو بيد المرأة الخ.

والحديث عن مشاركة المرأة في العمل السياسي يتفرع عنه سؤال عام : هل للمرأة أن تشارك في النشاط الاجتماعي أو لا ؟.. والقصد بمصطلح (العمل الاجتماعي) لم يكن قاصراً - كما يتوهم - البعض على ما يسمى بالجمعيات النسائية في عصرنا الحاضر، بل كان يطلق على كل نشاط إنساني يحقق للمجتمع مصلحة أو يدفع عنه مفسدة، ويقوم به كل من هو مؤهل لذلك الدور رجلاً كان أو امرأة، ما دام يمتلك القدرة على أداء هذا الدور، الذي يجلب المصلحة للمجتمع أو يدرأ المفسدة عنه، وكان هذا الدور واجباً شرعاً على القادر المستطيع رجلاً كان أو امرأة من باب فروض الكفايات، وقد يتعين القيام بهذا الدور على المستطيع القادر إذا لم يوجد غيره

رجلا كان أو امرأة دون تفرقة بينهما في أداء هذا الواجب ، ويأثم إذا تعين عليه القيام ولم يفعله ؛ لأن هذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو تكليف شرعي على كل مستطيع قادر ؛ ولذلك فإن خطاب الشارع جاء به عاما دون تخصيص (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) وفي رواية لمسلم : (وليس من وراء ذلك من الإيمان حبة خردل)، والكفاءة والاستطاعة هما المحور الأساسي للخطاب بالتكاليف الشرعية ، فقد يوجد الرجل ولكنه غير قادر على أداء المهمة أو غير كفاء لها ولا يملك المؤهلات الذاتية للنهوض بهذا الدور، وقد توجد المرأة الكفاء المؤهلة القادرة على أداء المهمة، فهل تضع المسؤولية الشرعية أو تنهض المرأة بالدور من منطلق عموم الخطاب التكليفي المتضمن للمسؤولية الشرعية الموجهة إلى عموم المجتمع بصيغة (من رأى منكم منكرا ...) وقوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [سورة التوبة: الآية ٧١]؟ إن هذه القضية تقتضي منا أن نتناولها من خلال مستويين أساسيين يمثل كل منهما مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي: هما نصوص الكتاب العزيز وما جاء فيه من عموم الخطاب التكليفي للذكر والأنثى على السواء.

ثم من مستوى السنة بأنواعها الثلاثة (القولية - الفعلية - والتقريرية) وما كان عليه الأمر من مشاركة المرأة في كل مستويات العمل الاجتماعي في مكة والمدينة المنورة في عصر النبوة، باعتبار أن إقرار الرسول لمشاركة المرأة في كل الأنشطة (السياسية والاجتماعية) يُعدُّ تشريعا ودليل جواز ذلك، وهذا أمر مهم جدا في التأصيل الشرعي للقول بالجواز أو عدم الجواز بمشاركة المرأة في العمل السياسي، ثم يترك التطبيق العملي لظروف كل عصر الثقافية والسياسية والاجتماعية بعد ذلك.

مصطلح الحقوق السياسية :

لقد شاع بين المتحدثين عن هذا الشأن مصطلح (الحقوق السياسية للمرأة) دون بيان لمضمون هذا المصطلح، هل الحق المقصود هنا هو ضرورة القيام والمشاركة في الشأن السياسي بحيث إذا لم تشارك المرأة في العمل السياسي فقد

تركت واجبا شرعيا يجب عليها النهوض به وتأثم إذا لم تنهض كما هو الشأن في الواجبات الشرعية ؟

إن مصطلح (الحقوق) يكتنفه غموض كثيف يثير حوله شيئا من اللبس والغموض، والأولى - من وجهة نظرنا - أن نعود إلى المصطلح الشرعي وهو : هل يجوز للمرأة شرعا المشاركة في العمل السياسي بمستوياته المتعددة، أم لا ؟.. وما هو مفهوم العمل السياسي في السياسة الشرعية ؟.. إن تحديد دلالة المصطلحات في هذا الشأن مهم جدا وينير لنا الطريق في استنباط الحكم الشرعي بعيدا عن المصطلحات الغامضة التي يلتبس فيها الحق بالباطل.

ومفهوم السياسة الشرعية يتحقق في المجتمع بقدر ما يحقق المصالح المعتبرة شرعا للمجتمع ويدفع عنه المفاسد، ومهما تعددت التعريفات قديما وحديثا لهذا المصطلح فإن الغاية والمقصود هو تحقيق هذا الهدف ، تحقيق المصلحة ودرء المفسدة في كل مستويات العمل السياسي ابتداء من الولايات الخاصة إلى الولايات العامة، ومصطلح (المصلحة المعتبرة شرعا) يعني : كل ما أمر به الشرع أو ندب إليه أو حقق مصلحة مسكوتا عنها لكنّها لا تتعارض مع النصوص القطعية الثبوت قطعية الدلالة ؛ إذ كل مصلحة راجحة لا تتعارض مع النصوص القطعية هي مصلحة شرعية وإن لم يرد بها النص ، لأننا لو قصرنا المصلحة الشرعية على ما ورد به النص فقط فقد ضيقنا واسعا ... ويشمل ذلك كثيرا من مستحدثات العصور التي يتوقف الحكم فيها على اجتهاد العلماء واستنباط الفقهاء لأحكام جديدة سكّت عنها النص وتركها لورثة الأنبياء من أولى العلم الراشخ حيث يدور الحكم فيها مع رأي المجتهد في تحقيق المصلحة المعتبرة شرعا ودرء المفسدة ... وفي هذا الإطار - أرى والله أعلم - أنه ينبغي أن يدور البحث حول مشاركة المرأة في العمل السياسي هل هو جائز شرعا أو غير جائز.

ومن المهم أن نضع هنا خطوطا فارقة توضح مفهوم مساواة المرأة للرجل في الحقوق والواجبات في التكليف الشرعية.

١. من المعلوم أن الخطاب التكليفي للشارع جاء عاما للذكر والأنثى بالتكاليف الشرعية دون تفرقة بينهما في الأوامر والنواهي إلا ما خص الشارع به المرأة من إسقاط بعض التكليف في أوقات مخصوصة لظروف مخصوصة، كإسقاط الأمر بالصلاة والصيام في أوقات الحيض والنفاس وما جاء على شاكلته في أوقات مناسك الحج، أما في بقية الأوامر والنواهي الشرعية فيستوى فيها الذكر والأنثى سواء بسواء، قال تعالى : {فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَى بَعْضُكُمْ مِّن بَعْضٍ} {سورة آل عمران، الآية ١٩٥}، وقال سبحانه وتعالى : {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُنَّ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} {سورة الأحزاب، الآية ٣٥}، وقال تعالى : {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ} (٣٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ} {سورة النور: الآية ٣٠ - ٣١}، وقال الله تعالى : {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} {سورة النور، الآية ٢}، {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} {سورة المائدة، الآية ٣٨}، فالخطاب التكليفي في كل هذه التشريعات جاء عاما للذكر والأنثى في الفروض العينية وفي الحدود لا فرق فيها بين الذكر والأنثى ، وأيضا في الأخلاق والمبادئ الإنسانية العامة، وكان النداء في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} {سورة الحجرات، الآية ١٣}، {يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} {سورة الأعراف، الآية ٣١}، وقال تعالى {فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى بَعْضُكُمْ مِّن بَعْضٍ} {سورة آل عمران، الآية ١٩٥}.

٢. إن الأمر في فروض الكفايات يختلف بالضرورة عنه في الفروض العينية، ومعلوم أن فرض تكفاية يتحدد النهوض به - نيابة عن المجتمع - على أمور من أهمها : الاستطاعة، والكفاءة، ومراعاة تحقيق المصلحة وتكثيرها ودرء المفسدة وتقليلها، ولا رُق في ذلك بين الذكر والأنثى إلا إذا جاء نص قاطع في هذا الشأن، وليكن لنا في مصادر التشريع وأصوله الدليل والحجة على القول بالجواز أو القول بالمنع.

قال تعالى : {وَلَا تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [سورة آل عمران، الآية ١٠٤]

وقال سبحانه وتعالى : {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ} [سورة التوبة، الآية ٧١]

هاتان الآيتان يثبتان قاعدة حاكمة في هذا الشأن ، وهي أن خطاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام شامل لكل مكلف (مسلم عاقل اجتمعت فيه شروط التكليف الشرعي) دون تفرقة بين الذكر والأنثى، والاشتغال بالسياسة الشرعية داخل في هذا العموم من الخطاب الشامل لكل مكلف ذكراً أو أنثى ويتوقف مباشرة العمل في الواقع على تحقيق المصلحة ودرء المفسدة فيمن يقوم به على أرض الواقع هل يحقق المصلحة بالرجل أو بالمرأة ؟ وهل في النصوص القاطعة ما يمنع أن تباشر المرأة العمل السياسي إذا كانت هي الأكفأ أو هي المؤهلة للقيام به دون الرجل أو تحققت المصلحة بها ؟

وتختلف الإجابة على هذه الأسئلة بين مؤيد ومعارض من فقهاء الأمة، ويحاول كل فريق أن يقدم أدلته على صحة رأيه ويفند الرأي الآخر، وأصبحت القضية مثار جدل بين الفريقين كما سنعرض لذلك فيها بعد.

٣. ومن المهم في هذا السياق أن نطرح هنا سؤالاً أراه حاسماً في هذا الشأن : هل الخلاف حول هذه القضية يعتبر خلافاً دينياً ؟ وهل هي مسألة دينية بالأصل أو أنها مسألة اجتماعية بالأصل يحاول البعض أن يلبسها ثوباً دينياً ؟

ذهب بعض فقهاء القانون إلى أن المشكلة في أصلها مشكلة اجتماعية لأنه لا يوجد في الخطاب الشرعي نص قاطع يمنع المرأة من مباشرة العمل السياسي ؛ لأنه في الأصل إما أمر بمعروف أو نهى عن منكر، والخطاب في ذلك جاء عاماً وليس خاصاً بالذكر دون الأنثى كما سبق، ومن الخطأ أن نبحث عن حل لهذه المشكلة خارج نطاق تحقيق المصلحة ودرء المفسدة التي يختلف الأمر فيها باختلاف ظروف المجتمعات الإسلامية زماناً ومكاناً وثقافة وتحضراً، فاختلاف الظروف الاجتماعية تكون حاکمة في تحقيق المصلحة ودرء المفسدة، وبالتالي ليس هناك حكم عام مطلق بالجواز أو المنع، بل يتأسس الحكم في ذلك تبعاً لظروف المجتمع السياسية والاجتماعية واجتهاد الفقهاء فيمن يتحقق على يديه المصلحة ودرء المفسدة وتحقيق العدالة في المجتمع.

٤. كذلك من الخطأ البين أن نتخذ من ثقافة الغرب نموذجاً ومثالاً في حل هذه المشكلة على أساس (مساواة طبيعة الذكور بطبيعة الأنثى) في كل شيء ، والصواب في ذلك كما يراها البعض أن نحل هذه المشكلة في ضوء ظروف المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بعيداً عن التقليد الأعمى للغرب وبعيداً عن كونها مشكلة دينية، ومن هنا وجب أن نجد لها الحلول في العصر النبوي وعصر الخلفاء ، وكيف كان دور المرأة ، وما أقره الرسول - صلى الله عليه وسلم - في ذلك وما نهى عنه ، وما هي الأدلة التي يعتصم بها من يقول الجواز في ذلك أو من يقول بالمنع، وهل باشرت المرأة في عصر النبوة نشاطاً سياسياً أو اجتماعياً ؟..

٥. أمر آخر لفت النظر إليه هو أن الجدل حول هذه المسألة يدور بين المؤيد والمعارض بناء على ما سبق أن قاله الفقهاء حولها وما قدموه من أدلة تقول بالجواز أو تقول بالمنع دون أن يحاول أحد من المعاصرين أن يجتهد في إعادة

النظر في الأدلة المطروحة حول المسألة من الفريقين، أو أن يعمل عقله في واقع عصر النبوة - وهو عصر التشريع - ليتعرف فيه على ما قامت به المرأة من أدوار في بناء الدولة وما أقره الرسول عليها ، خاصة إذا تيقنا أن هذا العصر النبوي لم ينفصل فيه ما هو ديني عما هو سياسي، بل كان كل عمل سياسي أو اجتماعي تقوم به المرأة أو يقوم به الرجل وأقره الرسول صلى الله عليه وسلم، يُعدّ عملاً دينياً وتشريعياً ومثالاً يحتذى به ويقاس عليه ، ويعتبر مصدراً من مصادر التشريع لأنه أصبح من السنة التقريرية ما دام قد أقرها الرسول صلى الله عليه وسلم، ولهذا فإن النظر في هذه المسألة أرى أنه لا بد من الاسترشاد فيها بوضع المرأة في عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة دون الإقتصار فيها على أقوال الفقهاء.

ثانياً: المرأة في عصر النبوة

(أ) العهد المكي

شاركت المرأة بدور كبير في العصر المكي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث بدأ دورها الفعال على يد أم المؤمنين خديجة بنت خويلد، فهي التي استقبلت الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يزف إليها خبر الوحي يأتيه من السماء، قالت عائشة رضى الله عنها : أول ما بدأ به الوحي الرؤيا الصادقة ... إلى أن قالت: ... فجاء الملك فقال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ ... فرجع بها الرسول إلى خديجة وهو يرجف ويقول : زملوني ... زملوني، فزملوه حتى ذهب عنه الروع ، فقال لخديجة وأخبرها الخبر لقد خشيت على نفسي، فقالت خديجة : كلا والله لن يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الدهر، ثم انطلقت به خديجة إلى ورقة بن نوفل، وقالت له: يا ابن عم اسمع من ابن أخيك، فقال له ورقة: قل يا ابن أخي، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى، فقال ورقة: هذا الناموس الذي أنزله الله على موسى، يا ليتني فيها جذعا، ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك، فقال له الرسول : أو مخرجي هم ؟ قال: نعم، لم يأت رجل بمثل

ما جئت به إلا أخرجه قومه وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً، ثم عادت به خديجة إلى بيتها.

وهذا الموقف التاريخي لخديجة رضى الله عنها يمثل نقطة الانطلاق في تاريخ الدعوة الإسلامية بين أهل مكة ومنها إلى العالم كله، بهذه الكلمات المشحونة بالحنان والمعبرة عن علاقة الرسول بأهله في مكة (إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الدهر) إنها ركائز الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أي مجتمع، وهي نفس الوقت مؤهلات القيادة والرئاسة لهذا المجتمع تتقدم بإعلانها أم المؤمنين خديجة، وتعلن حمايتها لهذا الدين الجديد ولصاحبه كأول امرأة أعلنت إسلامها في التاريخ^(١).

ثم تتوالى مواقف المرأة في العهد المكي ومؤيدة للدين الجديد بجانب موقف الرجال فنقرأ أسماء فاطمة أخت عمر بن الخطاب وكيف أسلم عمر على يديها، وأسماء بنت أبي بكر، وسمية بنت ياسر وموقفها البطولي كأول شهيدة في الإسلام، وأم الفضل زوجة العباس التي أسلمت قبل زوجها العباس وأسلم زوجها بعد غزوة بدر.

ويذكر ابن حجر عدد من أعلن إسلامهن قبل أزواجهن، منهن : حواء بنت نذير الأنصارية أسلمت بمكة وكان زوجها يسمى "أبو زيد"، وأم سليم زوجة مالك بن النضير، وأم حبيبة زوجة عبد الله بن جحش وهاجرت معه إلى الحبشة في الهجرة الثانية، وتنصر هناك وبقيت هي على إسلامها، وأم كلثوم خرجت بين أبويها لتعلن إسلامها مهاجرة إلى الله ورسوله ، وخرج في أثرها أخوها الوليد وعمارة ليردوها عن الإسلام فأبى^(٢).

ولم تتخلف المرأة المسلمة في العهد المكي عن مشاركة الرجل في العمل السياسي أثناء الهجرة إلى الحبشة، ويذكر ابن حجر ممن هاجروا إلى الحبشة الهجرة

(١) القصة كاملة رواها البخاري ومسلم، انظر: البخاري، كتاب الوحي ، ٢٥/١ ، مسلم، ١٧/١ .

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ١٣٠/٨

الأولى: رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم، وسهلة بنت سهل زوجة أبي حذيفة، وأم سلمة بنت أبي أمية امرأة أبي سلمة، وليلى بنت أبي حثمة زوجة عامر بن ربيعة.

وفي الهجرة الثانية بلغ عدد النسوة ثماني عشرة امرأة، منهن أم حبيبة بنت أبي سفيان، وأسماء بنت عميس، وهمية بنت خلف الخزاعية^(١).

ومن المعلوم أن العهد المكي كان عصر بناء الشخصية المسلمة على أساس من العقيدة التوحيدية ولا يخفى على أحد قرأ السيرة النبوية وأدرك مدى العنف والتعذيب والقهر الذي واجه به أهل مكة أتباع هذا الدين الجديد، وكيف أعد الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه (رجالاً ونساء) إعداداً نفسياً وعقلياً لمواجهة هذه التحديات وتحمل هذا الأذى الذي حدثتنا به كتب السيرة وما وقع على المسلمين في مكة (رجالاً ونساء) من تعذيب واضطهاد، وكان من أبرزه ما وقع لسمية بنت ياسر على يد أبي جهل من تعذيب، مزق جسدها ولم ينل ذلك منها ولا من عقيدتها ولا من التمسك برأيها بحيث صارت بذلك مثلاً وقنوة للرجال قبل النساء ويضرب بها المثل في التمسك بالرأي والدفاع عنه وحرية التعبير والجهر به دون مبالاة ولا خوف.

(ب) في العهد المدني

يبدأ العهد المدني بالهجرة النبوية من مكة إلى المدينة فنجد المرأة حاضرة بدورها بجانب الرجل كما كان ذلك في مكة، فكما كانت السيدة خديجة رضى الله عنها تنهض بدورها في صحبة الرسول ومعاونته في أول أمر الدعوة، نجد السيدة أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما تقوم بدورها التاريخي من أول أمر الدعوة بالعهد المدني، فهي التي تتولى القيام بما يمكن أن يسمى بالرقابة والحراسة حيث كانت رضى الله عنها تقوم بنقل الأخبار وتحمل الطعام ليلاً إلى الصحابين إذ هما في الغار (محمد وصاحبه) ولا تقل أهمية هذا الدور في حينه عن أهمية الدور الذي يقوم به جهاز المخابرات العسكرية في الجيوش المعاصرة الآن، إن أسماء رضى الله عنها

(١) فتح الباري ، ١٨٧/٨ ، ١٩٨ ، وانظر : تحرير المرأة في عصر الرسالة، أبو شقة،

قامت وحدها بدور يحتاج إلى فريق عمل متكامل، ولكنها رضى الله عنها قامت به دون أن يتسرب خبرها إلى أحاد مكة واشتهرت في تاريخ الهجرة بذات النطاقين ليلًا على مكاببتها مشقة الطريق ووعورة السير بين جبال مكة ليلاً ونهاراً.

ولقد ذكرت كتب السيرة والطبقات أن نساء كثيرات هاجرن من مكة إلى المدينة، منهنّ: أم الفضل زوجة العباس، أم سلمة بنت أبي أمية، ليلى بنت جحش، أم حبيبة بنت جحش، جدامة بنت جندل، أم قيس بنت محسن، أم حبيبة بنت نباتة، إمامة بنت رقيس، حفصة بنت عمر بن الخطاب، فاطمة بنت قيس الأسلمية، أم رومان، ويقول الإمام الزهري: "وما نعلم أحداً من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها"^(١). وعندما وصل ركب النبوة إلى المدينة المنورة استقبله نساء الأنصار بالنشيد وضرب الدفوف إعلاناً عن سرورهن وحسن استقبال المدينة للدين الجديد وللرسول الكريم، وتغنن بالنشيد المعروف.

طلّع البدر علينا من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

أيها المبعوث فينا جئت بالأمر المطاع

جئت شرفتم المدينة مرحباً يا خير داع

والقصة مشهورة في كتب السيرة والتاريخ، وكانت مشاركة نساء الأنصار أشبه بحفل الاستقبال الذي يعلن فيه الأنصار (رجالاً ونساء) رأيهم وموقفهم السياسي والاجتماعي في استقبال المهاجرين الذين جاءوا من مكة ليقيموا بالمدينة دولة جديدة لا عهد للمدينة بها سابقاً، إنه كيان سياسي جديد يتأسس على أعراف جديدة، وقوانين جديدة، وتشريعات جديدة، وكما أسهمت المرأة في بناء الفرد في مكة نجدها تسهم إلى حد كبير في بناء الدولة الجديدة بالمدينة، ولم تتخلف عن أداء دورها حسب كفاءتها واستطاعتها وقوة إرادتها.

(١) رواه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، ج ٢٨١/٦ عن تحرير المرأة، ص ٤٢٣.

ونحب أن نشير هنا إلى أمر مهم يجلي لنا أثر العرف الاجتماعي وثقافة المجتمع وعادات البيئة الاجتماعية وأثر ذلك كله في تحديد دور المرأة الاجتماعي والسياسي من جانب وفي علاقتها بالرجل من جانب آخر.

ذلك أن السياق الاجتماعي بأعرافه وتقاليده في دار الأنصار بالمدينة كان مختلفا إلى حد كبير عنه في دار المهاجرين في مكة، ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن التشريع الإسلامي الخاص ببناء الدولة الإسلامية في المدينة راعى السياق الاجتماعي بالمدينة، فلم يصطدم به ولم يعارضه وإنما تبنى ما كان صالحا فيه لبناء الدولة الجديدة، وطوع ما كان متعارضا مع العقيدة وغيره على مدى زمني وبالتدرج وليس بالتغيير المفاجئ، وهذا مهد الطريق لفقهاء الأصول أن يعتدوا بالعرف والعادة الاجتماعية ويجعلوها ضمن الأدلة الحاكمة التي يرد إليها الحكم الشرعي ما لم يتعارض مع النص وكان عرفا مطردا في الجماعة.

وستجد في المدينة المنورة أن نشاطات المرأة الاجتماعية والسياسية تختلف عنها في مكة تبعا للسياق الاجتماعي الذي كانت تعيشه نساء الأنصار الذي أخبر عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال في حديث رواه البخاري: كنا معشر قريش نغلب النساء فلما قدمنا على الأنصار إذ هم قوة تغلبهم نساؤهم، فطفق نساؤنا يأخذن من أدب نساء الأنصار، فصحت على امرأتي فراجعتني، فأنكرت أن تراجعني فقالت: ولم تتكر أن أراجعك؟ فوالله إن أزواج النبي ليراجعنه، وإن أحداهن تهجره اليوم حتى الليل، فأفزعتني^(١).

كذلك يروي عن عمر بن الخطاب: كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئا فلما جاء الإسلام وذكرهن الله تعالى في كتابه رأينا لهن بذلك علينا حقا من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا^(٢).

(١) البخاري، كتاب المظالم، ١٣٧/٥، ١٣٨ حديث رقم ٢٤٦٨.

(٢) البخاري، كتاب اللباس، باب ما كان النبي يتجوز من اللباس والبسط، ٣١٤/٢ حديث رقم

هذه الأحاديث وغيرها كثير يدل على أن العرف والعادة هي تعامل الرجال مع المرأة في المجتمع السكي يختلف عنه في المجتمع المدني، وإن وضعية المرأة قبل نزول القرآن بشأنها كان يختلف عنه بعد نزول القرآن، وإن منهج التعامل معها بعد نزول القرآن أصبح مختلفا تماما عنه قبل ذلك.

كما تدل هذه الأحاديث على أن مشاركة المرأة الأنصارية كان أكثر فعالية في شئون المجتمع المدني إذا قورن ذلك بوضعية المرأة في مكة.

وينزل الخطاب التكليفي التشريعي في المدينة يخاطب الرجل والمرأة على سواء خاصة بالنسبة للحلال والحرام ولتحديد العلاقة بالله سبحانه وتعالى فيؤسس مجموعة القواعد العامة التي تمثل أصولا ثابتة لا تتغير بتغير الأحوال والأزمان والأعراف، وهي المساواة أمام الله، فكلكم لآدم وآدم من تراب، "إن أكرمكم عند الله أتقاكم"، "إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض"، "إننا لا نضيع أجر المحسنين".

{إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} [سورة الأحزاب، الآية ٣٥]

{وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [سورة التوبة: الآية ٧١]

{وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [سورة آل عمران، الآية ١٠٤]

{وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا} [سورة النساء، الآية ١٢٤]

لَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْقُسُوفُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [سورة الحجرات، الآية ١١]

وهكذا كان الخطاب التشريعي عاما للذكور والإناث دون تفرقة بينهما، وهذا العموم في الخطاب يقتضي مسئولية المخاطب المسلم ذكرا كان أو أنثى عن مضمون الخطاب وتحصيله على قدر الاستطاعة، كما نبه إلى ذلك الشارع.

وتتحمل المرأة المسلمة مسئوليتها السياسية في مجتمع المدينة مع الرجل بناء على هذا العموم في الخطاب، وكان من أبرز هذه المشاركة السياسية مشاركة المرأة في البيعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء للنظام السياسي الإسلامي الجديد، والالتزام بجماعة المسلمين، والطاعة لولي الأمر، قال تعالى {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [سورة الممتحنة، الآية ١٢] وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : شهدت الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتى أبو بكر وعثمان كلهم يصلونها قبل الخطبة ثم يخطب بعد، فنزل نبي الله فكأنى أنظر إليه حين يجلس الرجال بيده، ثم أقبل يشقههم حتى أتى النساء مع بلال فقال قول الله تعالى {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ} حتى أتم الآية كلها ، ثم قال للنساء أنت على ذلك ؟.. فقالت امرأة: نعم يا رسول الله ...، فقال فتصدقن، وبسط بلال ثوبه فجعل يلقين الفتخ والخواتيم في ثوب بلال. (الحديث رواه البخاري ومسلم)^(١)، وهذا الحديث يدل على عدة أمور ، منها :

١. استقلال شخصية المرأة وإنها ليست مجرد تابع للرجل.
٢. إنها بايعت ولي الأمر وإمام المسلمين كما يبايعه الرجل.

(١) رواه البخاري، كتاب التفسير، سورة الممتحنة ٣ ، ١٨.

٣. إن هذه البيعة شملت العقيدة والشريعة والأخلاق.

٤. إن هذه البيعة تقوم على أساس أن الرسول مبلغ عن ربه لا يعصي لا في أمره ولا في نهيه ، وإنه إمام للمسلمين في الدولة الناشئة فلا يعصيك في معروف.

كما شهدت بعض النساء بيعة العقبة الثانية ؛ فقد ذكر ابن حجر نقلا عن حديث أخرجه ابن إسحاق وصححه ابن حبان : قال كعب بن مالك : خرجنا حجاجا مع مشركي قومنا وقد صلينا وفقهنا ومعنا البراء بن معرور سيدنا وكبيرنا، قال فاجتمعنا عند العقبة ثلاثة وسبعون رجلا وامرأتان : أم عبارة بنت كعب إحدى نساء بني مازن، وأسماء بنت عمر بن عدي إحدى نساء بني سلمة^(١).

وقد حدث بالمدينة موقف في غاية الأهمية من النساء إنه موقف الولاء السياسي المطلق للدين وللرسول، والبراء المطلق من كل عرض دنوي وراء هجرتهن حين نزلت أية الممتحنة لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ} وسمى ابن حجر من هؤلاء المؤمنات المذكورات فذكر منهم : أميمة بنت بشر وكانت تحت حسان بن حداد، وسبيعة بنت الحارث، وكانت تحت مسافر المخزومي، وبزوغ بنت عقبة وكانت تحت شماس بن عثمان، وعبد بن عبد العزيز ابن نضلة وكانت تحت عمرو بن ود، وكان امتحانهم على الإيمان بالله ورسوله وعلى أنها (والله ما خرجت مهاجرة من بغض زوج، والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض، والله ما خرجت التماس الدنيا، والله ما خرجت إلا حبا لله ورسوله)^(٢).

إن بيعة العقبة الأولى والثانية وهذا الامتحان الذي جسده آية الممتحنة يوضح لنا أن هذه المواقف من نساء المهاجرين والأنصار لم يكن قاصرا على أداء الفرائض العينية من الصلاة والصيام والحج ومسائل الاعتقاد فقط (الفرض العيني) الواجب على كل مسلم ومسلمة، وإنما تجاوز ذلك كله إلى فروض الكفايات التي

(١) فتح الباري ، ٢٢٠/٨.

(٢) نفسه ، ٣٤٥/١١.

يتوقف القيام بها على الكفاءة بجانب الاستطاعة، كما هو الشأن في فروض الكفايات التي تشمل العمل السياسي والجهاد وغير ذلك، وهذا ما قامت به المرأة أيضا ؛ فند بايعت نسيبة بنت كعب الرسول صلى الله عليه وسلم على الجهاد في بيعة العقبة الثانية، وقاتلت في غزوة أحد، ويوم اليمامة وقاتلت يوم خيبر، كما شاركت الصحابة في بيعة الرضوان تحت الشجرة، فبايعت الرسول على الموت في سبيل الله ، والتقربت بمقتضى المشاركة في هاتين البيعتين بما بايعت عليه الرسول صلى الله عليه وسلم من المشاركة في الغزوات السابقة^(١)، لقد شاركت المرأة بدور فعال في المدينة المنورة حيث يتم بناء الدولة الجديدة على أسس وقواعد نزل بها الوحي وجسدتها السنة النبوية المطهرة على مستوى السنة القولية والفعلية والتقريرية حيث يتم بناء الدستور العام الحاكم لسياسة الدولة، والمنظم لعلاقة الحاكم بالرعية وعلاقة الرجل بالمرأة وتوزيع الأدوار المطلوبة لبناء الدولة على هذه الأسس والقواعد التي لم يكن للبشرية عهد بها من قبل ، فنجد للمرأة المسلمة دورها الذي لم تتأخر عن القيام به إذا اقتضى الأمر ذلك ودعت إليه الحاجة، فشاركت في الجهاد بجانب الصحابة، ففي البخاري أن الربيع بنت معوذ قالت : كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم، فنسقي القوم ونخدمهم ونداوي الجرحى ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة^(٢).

وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثيج هذا البحر ملوكا على الأسرة ، فقالت، أم حرام: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها^(٣).

ولا تنتظر المرأة أن ينتدبها أحد للمشاركة في العمل السياسي بل تبادر هي وتسابق الرجال في ذلك، فنجد أم سلمة رضى الله عنها تسابق الرجال بالاستجابة لنداء الإمام حين ينادي الأمة، روى عبد الله بن رافع قال: كانت أم سلمة تحدث أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر: يا أيها الناس وهي تمشط، فقالت

(١) مسلم، كتاب الفضائل، ٦٧/٧، باب إثبات حوض النبي وصفاته.

(٢) انظر : الحديث بالبخاري، كتاب المغازي، ٢٠٣/٨

(٣) انظر البخاري، كتاب أبواب صفة الصلاة، ٤٩٥/٢.

لما شتطتها كفى رأسي، وفي رواية قالت للجارية : استأخري عني، فقالت الجارية : إنما دعا الرجال ولم يدع النساء، فقالت: إني من الناس^(١)، وتسارع مليية دعوة الرسول بالحضور.

وتتعدد مواقف المرأة في المشاركة السياسية في المدينة المنورة في عهد النبوة فنجدها تشارك في المؤتمرات العامة بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما حدث ذلك مع فاطمة بنت قيس^(٢)، ونجد زينب بنت المهاجر يشغلها مستقبل الأمة وتسال عنه، فلقد روى البخاري عن قيس بن حازم، قال: دخل أبو بكر على امرأة من أحمس يقال لها زينب بنت المهاجر فرأها لا تتكلم، فقال مالها لا تتكلم ؟.. قالوا : حجت مصمتة، فقال لها : تكلمي فإن هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية، فتكلمت فقالت: من أنت ؟.. قال : امرؤ من المهاجرين، فقالت من أي المهاجرين ؟.. قال : من قريش، قالت من أي قريش أنت ؟.. قال إنك سئول أنا أبو بكر، قالت ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية ؟.. قال : بقاؤكم عليه ما استقامت أئمتكم، قالت : وما الأئمة ؟. قال : أما كان لقومك رؤوس وأشراف يأمرونهم فيطيعوهم ؟.. قالت : بلى، قال : فهم أولئك على الناس^(٣).

ونجد السيدة عائشة أم المؤمنين رضی الله عنها تتحرى أحوال الأمة فتسأل عن سلوك الولاة مع الرعية ، فلقد روى عبد الرحمن بن شماس قال: أتيت عائشة أسأل عن شيء فقالت : فمن أنت ؟.. فقلت : رجل من أهل مصر، فقالت : وكيف

(١) مسلم، كتاب الفضائل، ١١٦/٧، باب إثبات حوض النبي وصفاته، انظر: البداية والنهاية لابن كثير، ١٦٨/٣ ، ٣٤/٤، وانظر: المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية، د. هبة رؤوف ص ١٢٤ - ١٢٤، فتح الباري ٣/٣١٩، كتاب أبواب صفة الصلاة ٢/٤٩٥.

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير، ١٦٨/٣ ، ٣٤/٤، وانظر: المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية، د. هبة رؤوف ص ١٢٤ - ١٢٤، فتح الباري ٣/٣١٩، كتاب أبواب صفة الصلاة ٢/٤٩٥.

(٣) البخاري، كتاب المغاري، باب أيام الجاهلية ٨/٢٠٣.

كان صاحبكم لكم في غزاتكم هذه ؟.. فقال : ما نَقَمنا منه شيئا، إن كان ليموت للرجل منا البعير فيعطية البعير، والعبد فيعطيه العبد، ويحتاج إلى النفقة فيعطيه النفقة^(١).

ونجد أم سمة رضي الله عنها تشير على الرسول يوم الحديبة بأن يتقدم وينحر الهدى، أمام المسلمين خروجاً من الخلاف، الذي وقع بينهم فيتبعوه في ذلك وينزل الرسول على مشورتها فيذبح الهدى ويتابعه الصحابة على ذلك.

ولا أريد أن استطرد في ذكر النماذج الكثيرة التي شاركت فيها المرأة في عهد النبوة ، وهي مشاركات سياسية اجتماعية دينية كما سبق أن أشرنا أن العهد النبوي امتزج فيه السياسي بالديني فكان كل عمل يتم بين الصحابة حينما لا يخلو من الهدف السياسي المؤسس لبناء الدولة في وضع قواعدها الحاكمة ونظمها الضابطة لحركة المجتمع في هذا العصر والذي بعده باعتبار أن كل ما وقع في عصر النبوة وأقره الرسول صلى الله عليه وسلم يُعدُّ سنةً تَقْريريةً أو سنةً فعليةً إن كان فاعلها هو الرسول، وبذلك يُعدُّ مصدراً من مصادر التشريع ومرجعاً يستدل به المجتهد في كل عصر بالقياس عليه عند وجود النظم والشبيه أو بالاستدلال المباشر، إن كان فعلاً واقعا من الرسول صلى الله عليه وسلم^(٢).

ثالثاً: التأسيس الشرعي للمسألة

وبعد أن سردنا هذه النماذج لمشاركة المرأة للرجل في الأعمال العامة عموماً والسياسية خصوصاً يجب أن نتوقف أمام النصوص الدالة على شيوع المسؤولية الاجتماعية بين الرجل والمرأة التي تدل على أن الكفاءة والاستطاعة هما الميزان الشرعي للمحاسبة والمساءلة لكل من الرجل والمرأة إذا هما قصرنا في النهوض بهذه المسؤولية.

(١) البخاري، كتاب المناقب، باب أيام الجاهلية، ١٤٩/٨.

(٢) للمزيد من التعرف على دور المرأة السياسي ومعرفة النماذج المتعددة، راجع الكتاب العظيم الذي أعده أ. عبد الحليم أبو (+ شقة) تحرير المرأة في عصر النبوة حيث أورد نماذج موثقة كمشاركة المرأة سياسياً في مستويات متعددة من شئون الدولة خاصة الفصل الثاني ص ٤١٣ - ٤٥٧.

ويجب أن نشير هنا إلى أمر مهم في هذا السياق وهو أن الأعمال السياسية والمشاركة فيها من باب فروض الكفايات التي تجب على الأمة في مجموعها وليس على جميع الأفراد كما هو شأن الفرض الكفائي بخلاف الفرض العيني الذي يجب على الجميع النهوض به ما دام قد اكتملت فيه شروط التكليف الشرعي.

إن السياسة الشرعية هي سياسة الدنيا في حراسة من الدين، وهي في جوهرها لا تخرج عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل مستويات المسؤولية السياسية وتحصيل المصالح وتكثيرها ودرء المفساد وتقليلها، وهذه المسؤولية يستوي في النهوض بها الرجل والمرأة على سواء ويتوقف الأمر في التطبيق على الكفاءة والاستطاعة وليس على الذكورة والأنوثة، كما سوف تشير النصوص الحاكمة في ذلك وتتوقف الممارسة الفعلية لمباشرة العمل السياسي وعلى قمته الولاية العامة على أمرين مهمين هما: القوة والأمانة وليس الذكورة والأنوثة والقوة في كل ولاية يحسبها، فالقوة في الحكم وفي الخصومات تحتاج إلى العلم والعدل الذي عليه الكتاب والسنة، والقدرة على تنفيذ الأحكام، والأمانة ترجع إلى خشية الله في السر والعلن، فإذا كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد، يقدم الأمين لا لكونه رجل وإنما لكونه أميناً، وإن كانت الحاجة في الولاية إلى القدرة والشجاعة أشد، يقدم القوي الشجاع أو هكذا في سائر الولايات، والمهم هو تقديم الأصلح والأنسب والأقدر على تحقيق المصلحة وتحصيلها ودرء المفسدة وتقليلها دون مفاضلة بين الذكر والأنثى.

قال تعالى : {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [سورة التوبة: الآية ٧١]

وقال تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ} [سورة الممتحنة، الآية ١٢] فاشترك النساء في البيعة كما بايعه الرجال.

{وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}

[سورة آل عمران، الآية ١٠٤]، والعموم في الخطاب شامل الرجل والمرأة.

موقف الفقهاء بين الإباحة والحظر

ونجد بجانب هذه النصوص نصوصاً أخرى توقف أمامها بعض الفقهاء واحتجوا بها على القول بعدم جواز مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي عموماً والعمل السياسي بصفة خاصة، مثل قوله تعالى مخاطباً زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم : {يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ تَقْنِئْنَ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا} [سورة الأحزاب، الآية ٣٢]، وقوله تعالى : {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ} [سورة النساء، الآية ٣٤].

وفي السنة النبوية نقرأ قوله صلى الله عليه وسلم : "إن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، وهذان النصان هما أقوى الأدلة التي يجتمع حولها بعض الفقهاء القائلين بمنع مشاركة المرأة في العمل السياسي ولقد اختلفت مواقف الفقهاء حول هذه القضية بين المنع والجواز، وكان الهدف من عرضنا لهذه المواقف التاريخية لمشاركة المرأة في العمل السياسي في عصر النبوة أن نضعها أمامنا كمصدر من مصادر التشريع باعتبارها سنة تفريرية أو فعلية بجانب عموم الخطاب الوارد في الآيات السابقة ثم نتعرف على أدلة القائلين بالمنع ومحاولة إعادة قراءتها في ضوء السنة التفريرية الماثلة أمامنا في عصر النبوة.

لقد تعددت آراء الفقهاء واختلفت مواقفهم بين الحظر المطلق والإباحة المطلقة لعمل المرأة ومشاركتها الرجل في كل ما يقوم به من أعمال، وكل فريق يستدل على صحة رأيه بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة.

أولاً: القائلون بالجواز.

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بجواز مشاركة المرأة الرجل في العمل العام اجتماعياً كان أو سياسياً، انطلاقاً من عموم الخطاب القرآني، قال تعالى : {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}

[سورة التوبة: الآية ٧١]، فالخطاب جاء عاما شاملا للرجل والمرأة دون تفرقة أو استثناء لأحد، فالمسئولية مشتركة بين الرجل والمرأة في النهوض بالمجتمع وإدارة شئونه ويبقى توزيع الاختصاصات بين الرجل والمرأة خاضعا لمبدأ الكفاءة والقدرة على تحصيل النافع ودرء المفاسد، فمن كان أكثر كفاءة وقدرة كان أولى بالتقدم لشغل الموقع بصرف النظر عن كونه رجلا أو امرأة، وحينئذ تكون الكفاءة والقدرة هي المعيار المؤهل لشغل المنصب وليس الذكورة.

واستدل هؤلاء بتاريخ المرأة ونشاطها الملحوظ في عصر النبوة في كل مستويات العمل السياسي والاجتماعي، حيث شاركت المرأة في العهد المكي بالهجرة إلى الحبشة، وقامت أسماء بنت أبي بكر بدورها المعروف في حادث الهجرة وكذلك سمية بنت ياسر ... إلخ، وكذلك في العهد المدني حيث عملت المرأة بالفتوى والرواية للحديث وشاركت في الغزوات، وشاركت أم المؤمنين عائشة بقيادة الجيش في موقعة الجمل، وغير ذلك من المشاركات التي جسدت الدور العملي للمرأة في عصر النبوة والخلافة الراشدة، فهذا كله قد أجاز للمرأة المشاركة في إدارة شئون الدولة وأن يكون لها رأي بجانب الرجل في كل شئون المجتمع حسب استطاعتها.

ويضاف إلى ما سبق أنه لا يوجد في ظواهر الشريعة نصوص قاطعة تحرم على المرأة الاشتغال بالشأن العام ما دامت قادرة ومؤهلة لذلك بالعلم والكفاءة والخبرة، خاصة أن العمل الاجتماعي والسياسي من باب فروض الكفايات الذي جاء الخطاب التكليفي فيه بصيغة العموم المطلق دون تخصيص، وهذا العموم يجعل المرأة مسئولة أمام الله عن دورها في النهوض بالمجتمع حسب قدرتها وكفاءتها واستطاعتها كالرجل تماما ... ويرى أصحاب هذا الرأي أن الأصل في المسألة هو الجواز وليس الحظر والمنع، لكن توزيع الأعباء في المجتمع عند الممارسة الفعلية يخضع لمبدأ الكفاءة في تحقيق المصلحة ودرء المفسدة ولأعراف المجتمع آثارها في ذلك.

وهذه القضية بكاملها لا يوجد فيها نص قاطع يحرم على المرأة الاشتغال بالعمل العام، ومن الخطأ عندهم أن يناقش هذه القضية في الندوات والمؤتمرات على أنها قضية دينية خالصة أو مسألة فقهية، والصواب عندهم أن تناقش على أنها مشكلة

اجتماعية ثقافية تختلف الآراء حولها تبعاً لاختلاف أحوال المجتمعات الإسلامية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ولا يوجد في ظواهر الشرع حكم عام فيها يجب الأخذ به في كل المجتمعات الإسلامية كما هو الشأن في أحكام المرأة الأخرى الخاصة بالزواج والعدة والرضاع ... الخ.

ويخضع القول في هذه المشكلة لمبدأ المصلحة ومن هو الأكفأ والمؤهل لتحقيقها في المجتمع بصرف النظر عن كونه رجلاً أو امرأة، وفي نفس الوقت لا ينسى أصحاب هذا الرأي أن يرشدوا المجتمع وينبهوا إلى أن مجال العمل الطبيعي للمرأة هو بيتها ، وأن دورها في البيت لا يقل أهمية عن عملها خارج البيت ولكن القضية عندهم هي التأسيس الشرعي للمسألة وهل يوجد في النصوص ما يمنع قيام المرأة بدور سياسي أو اجتماعي عند الحاجة ... والجواب عندهم لا يوجد نص قاطع يحرم المرأة من مباشرة هذا العمل عند الاقتضاء والحاجة^(١).

وإن الأصل في هذه المشكلة أن نتأقش من منطلق - الكفاءة والقدرة على أداء العمل المطلوب وليس من منطلق الذكورة والأنوثة، ويخلص أصحاب هذا الرأي إلى القول: إنَّ عمل المرأة الأساسي هو في نطاق البيت والأسرة، ولكن لا يحرم عليها الاشتغال بالعمل العام إذا كان في ذلك تحقيق المصلحة أو اقتضت ذلك طبيعة المشكلة وظروفها، والحقوق السياسية للمرأة أمر مقرر في الإسلام، وإذا كان أمر الولاية العامة للدولة موضع خلاف بين الفقهاء فإن ما عدا ذلك لا يحرمها مباشرة حقها في الأمور الأخرى كالترشيح للانتخابات وعضوية المجالس النيابية وتولي الوظائف القيادية الأخرى كما سيتضح ذلك فيما بعد.

القانون بالمنع

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يجوز للمرأة أن تباشر الأعمال العامة والسياسية بصفة خاصة ؛ لأن ذلك يتعارض عندهم مع كثير من النصوص التي

(١) راجع ما كتبه أ.د/ عبد الحميد الأنصاري نقلاً عن د. عبد الحميد متولي في كتابه قضايا المرأة، د. محمد أنس جعفر، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، دار النهضة.

يستدلون بها من الكتاب والسنة، ففي القرآن الكريم نجد قوله تعالى مخاطباً النساء
عموماً : {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى} [سورة الأحزاب، الآية
٣٣]، ويقولون إن العبرة هنا بعموم اللفظ وليس بخصوص السبب الذي نزلت الآية
بشأنه وهو مخاطبة نساء النبي، وقوله تعالى : {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ
اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} [سورة النساء، الآية ٣٤]، وهذا يمنع المرأة من تولي
المناصب التي من شأنها أن تجعل لها ولاية على الرجل.

ومن السنة النبوية نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يقول عن المرأة : " ما
رأيت ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل من إحداهن، قلن : وما نقصان ديننا
وعقلنا؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل، قلن : بلى، قال : فذلك من
نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟.. قلن : بلى، قال : فذلك نقصان
من دينها^(١)، قالوا : إن هذه النصوص تمنع المرأة من مباشرة العمل خارج بيتها،
وتلزيمها بأن يكون نشاطها الطبيعي داخل البيت فلا يجوز لها أن تتولى منصب
القضاء أو أي عمل اجتماعي يلزم عنه خروجها من المنزل أو التفریط في حق
الزوجية، وقالوا : إن الإجماع منعقد بين الأئمة على ذلك ، وهو من باب سد ذرائع
الفتنة في المجتمع.

هذا هو موقف الفقهاء من هذه القضية، كل فريق يستدل على صحة رأيه بما
معه من أدلة توضح أن رأيه يعبر عن روح الشرع من الكتاب والسنة ، والقضية في
جوهرها محل اجتهاد بين الفقهاء لعدم وجود النص القاطع بالمنع والتحريم أو عدم
الجواز ؛ ولذلك فمن الأوفق أن تناقش هذه المسألة في ضوء روح النصوص ومقاصد
الشريعة وفي هدي من معالم السنة التقريرية التي عايشتها المرأة في عصر النبوة
دون الوقوف عند ظواهر النصوص أو عدم مراعاة السياق التاريخي الذي تختلف فيه
ظروف المجتمعات الإسلامية ؛ لأن القضية كلها خاضعة لمبدأ الاجتهاد الفقهي لعدم

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الخيض ٦٥/١.

وجود النص القاطع من جانب وهي من فروض الكفايات من جانب آخر، وفروض الكفايات العبرة فيها بالكفاءة والاستطاعة وليس بالذكورة والأنوثة.

ولاية القضاء

خلال التباين الموجود في موقف الفقهاء من عمل المرأة وجدنا موقفهم من ولاية القضاء يدور حول ثلاثة اتجاهات :

١. موقف يمنع أصحابه المرأة من ولاية القضاء، لأن القضاء من الولايات العامة، وقد قال صلى الله عليه وسلم: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، وجعلوا الذكورة شرطاً في تولي القضاء ، وكذلك قياساً على الولاية العامة، ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يؤلّ القضاء امرأة ولا أحد من الخلفاء الراشدين وهذا قول جمهور الفقهاء.

٢. الرأي الثاني يجوز للمرأة أن تتولى القضاء في غير الحدود والجنايات عامة قياساً على شهادة المرأة، التي لا تقبل في الحدود والجنايات، وجعلوا قبول شهادتها أساساً للقول بجواز تولي القضاء ... وهذا ما يقول به أبو حنيفة والأحناف عموماً.

٣. والقول الثالث هو رأي الطبري وابن حزم ومن مال إليهما، حيث يجوز عندهم أن تتولى المرأة القضاء مطلقاً بلا استثناء إذ ليست الذكورة شرطاً عندهم في تولي القضاء ولا الولايات العامة وهي عندهم كالإفتاء تماماً، ولا تخرج ولاية القضاء عن كونها أمراً بمعروف ونهياً عن منكر وعموم الخطاب التشريعي شامل للذكر والأنثى، يقول ابن حزم : وجاز أن تلي المرأة الحكم ، وهو قول أبي حنيفة، وقد روي أن وكى عمر بن الخطاب الشفاء ولاية السوق، فإن قيل قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، قيل إن ذلك في الأمر العام الذي هو الخلافة العظمى ولم يأت نص يمنعها من تولي بعض الولايات^(١).

(١) راجع تفصيلاً أكثر: عناية القرآن بالإنسان ٥٦٦ - ٥٦٨، د. زينب عبد السلام أبو الفضل، وانظر: المعونة ٣/١٥٠٠، المحلي ٩/٤٣٠، التهذيب في الفقه الشافعي ٨/١٦٧، بداية المجتهد لابن رشد ٤/٣٠٥. نقلاً عن عناية القرآن بالإنسان .

وبيين لنا النص السابق أن خلاف الفقهاء يدور حول الولاية العظمى، وهذا الرأي الذي أخذ ابن حزم والطبري رأي وجيه ولا يوجد في ظواهر الشريعة ما يعارض للأسباب الآتية:

١. الآيات التي يحتج بها القائلون بالمنع ليست محلاً للاستشهاد بها في هذه المسألة لخصوصية أسباب نزولها، فالآية الكريمة {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} خطاب خاص لزوجات الرسول كما قال بذلك جمهور كبير من الأئمة، ولأن المرأة خرجت ومارست العمل التطوعي والسياسي في عصر النبوة ولم يمنعها الرسول من ذلك، أما قوله تعالى : {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ} فإنها خاصة بالحياة الزوجية بدليل قوله تعالى : {وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ} فهي ليست عامة في علاقة الرجل بالمرأة.

٢. إن الحديث الوارد بهذا الخصوص في شأن ابنة كسرى، خاص بحالة الدولة في عهدها، فهو إخبار عن واقعة خاصة وليس حكماً شرعياً عاماً، بدليل ما تحدث به القرآن عن مملكة سبأ في عهد بلقيس التي ذكرها القرآن بالثناء والحمد فلو كان الحديث يمثل حكماً عاماً لتعارض ذلك مع واقع مملكة سبأ وقصة بلقيس.

٣. إن عدم تولي المرأة منصب القضاء في عهد الرسول، أو الخلفاء الراشدين ليس دليل منع أو تحریم حتى نجعله سبباً شرعياً في القول بمنع المرأة من تولي القضاء أو الولايات العامة فإن ظروف المجتمع المدني لم تكن في حاجة إلى ذلك، فضلاً عن أن عمر بن الخطاب قد أسند ولاية الحسبة إلى الشفاء وهي ولاية عامة كما يقول الفقهاء.

٤. إن قياس الأحناف ولاية القضاء على قبول شهادة المرأة في غير الحدود قياس مع الفارق فليست هناك علة جامعة في هذا القياس حتى نتخذها مقياساً لذلك، وهو قياس على حكم فقهي مختلف فيه وليس محل إجماع ؛ لأن بعض الفقهاء أجاز شهادة المرأة في الحدود والجنايات، فحين يقصر الأحناف جواز تولي القضاء للمرأة فيما تجوز شهادتها فيه لا يعد مبرراً لهذا القصر بل الأولى هو الجواز المطلق.

يقصد بالولاية العامة في السياسة الماصرة أنها (سلطة شرعية تمنحها الأمة لشخص مؤهل كفاء قادر على إنشاء العقود والتصرفات من غير إجازة من أحد)^(١).

وهي السلطة الملزمة في شأن من شئون الجماعة كولاية سن القوانين والفصل في الخصومات وتنفيذ الأحكام والهيمنة على ذلك، وهو ما يميزها عن الولاية الخاصة، التي هي سلطة يملك صاحبها التصرف في شأن من الشئون الخاصة كالولاية على الصغير وولاية الأموال والأوقاف.

وقد عرفها الماوردي بأنها سياسة الدنيا في حراسة من الدين، وكذلك عرفها الفراء في الأحكام السلطانية، وأهم شروطها : الأهلية والكفاءة والقدرة على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، والذي يلفت النظر أن الخلاف القائم بين الفقهاء حول هذه الولاية أمر اجتهادي لا يصل إلى الاستدلال بالنصوص القطعية لعدم ورود النص القاطع لا متنا ولا سندا يمنع مشاركة المرأة من ممارسة هذه الولاية إذا اقتضت الحاجة ذلك، وهذا ما قاله الطبري ونقله عنه ابن قدامة، وابن حزم، والشوكاني، وابن رشد^(٢).

والمفروض أن يؤصل الفقهاء للمسألة تأصيلا شرعيا مؤسسا على النصوص القاطعة، ويتركوا تنزيل الحكم على الواقع لظروف المجتمعات الإسلامية التي تختلف (ثقافيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا) من بلد إلى آخر.

فلا يقولون بالمنع المطلق والتحریم الشرعي دون سند قاطع من كتاب أو سنة ولا يصلح هنا اللجوء إلى القول بسد الذرائع والتوسع فيه أو القول باختلاف طبيعة المرأة عن طبيعة الرجل ؛ لأن ذلك حكم على المجموع وليس حكما على الجميع، فإن في إقرار النساء من هو أوسع فقها وأكثر ثقافة وخبرة بالسياسة الشرعية بين كثير من

(١) انظر في تعريفات الولاية العامة في السياسة المعاصرة: المرأة والعمل السياسي، د. هبة رؤوف

عزب، ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) السابق، ص ١٣٧ وانظر، الحقوق المعنوية للمرأة، كامل عبود موسى، ص ١٩.

الرجال ، والمفروض أن الأصل في هذه المسألة أنها من فروض الكفايات التي تخضع لمبدأ الكفاءة والاستطاعة كما سبق، وقد تتوفر الكفاءة في مجتمع ما في الرجل وفي مجتمع آخر أو في عصر آخر من المرأة، فلا يجوز القطع بالتحريم المطلق وعدم الجواز شرعا لأنه ليس هناك دليل قاطع كما سبق وإنما تترك المسألة لمقتضيات الأحوال وظروف العصر والمجتمع ، وهذا ما قاله الشيخ المرحوم محمد الغزالي^(١).

حق المرأة في الترشح والانتخاب

يعتبر مباشرة المرأة للعمل السياسي حقاً مشروعاً بناء على الأصل الشرعي (الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل الحظر) وتقرير هذا الأصل مهم جداً أما تطبيقه عملياً فيترك لمبدأ تحقيق المصلحة ودرء المفسدة التي تختلف باختلاف الظروف والأصول، وقال بهذا الرأي الشيخ مصطفى السباعي، لأن المرأة مؤهلة لتلقي الخطاب التكليفي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالرجل سواء بسواء، والحاكم في هذا هو تحقيق المصلحة، وقال بهذا الرأي الشيخ يوسف القرضاوي ؛ لأن المشاركة في المجالس النيابية وإصدار التشريعات لا تخرج عن كونها أمراً بمعروف ونهياً عن منكر في ضوء تحقيق المصالح ودرء المفساد، ويجب أن يكون خروج المرأة لمباشرة هذه الأعمال منضبطاً بالضوابط الشرعية في المظهر العام من اللباس والحشمة وعدم التبرج^(٢)، في اللباس والتزين، ولا بد من التأدب بالآداب الشرعية عند الخروج لمباشرة العمل من غض البصر، وعدم الخلوة بالرجل، وإذن الزوج في ذلك، وأن تكون مصلحة الأسرة والأولاد - إن كانت زوجة أو أمّاً - مقدمة ، ولها الأولوية في الرعاية والاهتمام، لأن أداء حقوق الزوج والأولاد فرض عين شرعاً والاشتغال بالسياسية من فروض الكفايات، ولا يقدم الفرض الكفائي على الفرض العيني.

والله أعلم ،،،

(١) انظر: غاية القرآن بالإنسان، ص ٥٦٦ - ٥٦٩.

(٢) تحرير المرأة، أبو شقة، ص ٤٤١ - ٤٥٦.

أهم المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. صحيح البخاري - صحيح مسلم.
٣. فتح الباري لابن حجر.
٤. تحرير المرأة في عصر الرسالة - عبد الحليم أبو شقة.
٥. دور المرأة السياسي - رؤية إسلامية - هبة رؤوف - ط. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٦. أم المؤمنين عائشة، ریحانة الرسول صلى الله عليه وسلم - محمد أنور البيومي.
٧. المحلي - لابن حزم.
٨. الطبقات الكبرى - لابن سعد.
٩. السيرة - لابن هشام.
١٠. الأحكام السلطانية - للفراء.
١١. السياسة الشرعية - لابن تيمية.
١٢. الطرق الحكمية - لابن القيم.
١٣. الشورى في الإسلام - عبد الحميد الأنصاري.
١٤. الحقوق السياسية للمرأة - د. محمد أنس جعفر.
١٥. بداية المجتهد - لابن رشد.
١٦. الاجتهاد في ظل الشريعة الإسلامية - يوسف القرضاوي.

* * *